DOI: http://dx.doi.org/10.24200/jeps.vol14iss2pp186-205

الاتجاه نحو المساواة بين المرأة والرجل وعوامل تكوينه لدى طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية

سناء أبو دقة*، وحمدان الصوفي، وسمية صايمة، وشريهان المصري
الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين

استُلم بتاريخ: ٢٠١٩/٥/١٧ قُبل بتاريخ: ٢٠١٩/٧/٧

ملخص: هدفت الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات طلبة الدراسات العليا بكليات التربية في الجامعات الفلسطينية في غزة نحو المساواة بين المرأة والرجل، ومعرفة ما إذا كانت هناك فروق تعزى لمتغيرات الجنس والحالة الاجتماعية، إلى جانب تحديد العوامل المؤثرة في تشكيل هذه الاتجاهات. واستخدم الباحثون المنهج المختلط Mixed Design، حيث جمعت البيانات الكمية من خلال استخدام استبانة وزعت على ١٦٨ طالباً وطالبةً، بينما جمعت البيانات النوعية من خلال اللقاءات التي تمت مع ثلاث مجموعات مركزة تكونت كل واحدة منها من ستة طلاب. وبينت النتائج وجود وعي عالٍ لدى أفراد العينة بحقوق المرأة في المجالات الأسرية والاجتماعية والسياسية، ووجود فروق دالة في اتجاهات الطلبة لصالح الإناث ولصالح الطلبة غير المتزوجين. وبخصوص العوامل المؤثرة في تشكيل الاتجاهات، فقد بينت النتائج عدة عوامل تتضمن: الأسرة، وثقافة المجتمع، والتعليم، والخبرات والتجارب الحياتية. وخلصت الدراسة الى أهمية توعية أفراد المجتمع بالمنظور الإسلامي لحقوق المرأة والرجل وواجباتهما، مع ضرورة ربط ذلك بالقوانين والاتفاقيات الإنسانية ذات العلاقة، وتوفير ما يلزم من سياسات وقوانين محلية لدعم تنفيذها.

كلمات مفتاحية: الاتجاه نحو المساواة، المنظور الإسلامي، عوامل تشكيل الاتجاهات، المنهج المختلط.

The Attitude towards Equality between Men and Women and its Source of Formation among Palestinian Post-Graduate Education Students

Sanaa Abou-Dagga*, Hamdan Alsoofi, Somaya Sayma, Sherhan Almasri
Islamic University of Gaza, Palestine

Abstract: This study examined post-graduate education students' attitudes towards gender equality. It also explored the factors that influenced their formation, in addition to studying the differences in attitudes due to gender and social status. A mixed design was used. Quantitative data were collected from a random sample of 168 students using a questionnaire prepared by the researchers. The qualitative data were collected from three focus groups with six students each. The findings showed high awareness of women's rights in areas related to family, social and political matters. Female and unmarried students showed attitudes that are more positive. Results indicated that there are factors that influence the formation of students' attitude including family, culture, education, personal and life experiences. Recommendations highlighted the importance of raising the awareness of the community towards the Islamic perspective of the rights and obligations of women and men in addition to linking this to the international humanitranian right laws and agreements, and to issue the necessary policies and laws support their implementation.

Keywords: Attitudes towards equality, Islamic perspective, attitudes formation factors, mixed design.

*sabudagga@gmail.com

إنّ العلاقة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات شغلت المجتمعات البشرية على اختلاف دياناتها وثقافاتها في مختلف العصور التاريخية؛ ذلك لأنّ المجتمع البشري يقوم على هذه العلاقة التي تبدأ في الأسرة، ثم تمتدّ آثارها إلى المجتمع بجميع مؤسساته الرسمية وغير الرسمية.

إنّ النظر إلى العلاقة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات تتمثل في ثلاثة اتجاهات رئيسية، الاتجاه المتشدد الذي حجّم حقوق المرأة وهمّش دورها الاجتماعي لصالح الرجل، والاتجاه المتحلّل من جميع الضوابط الدينية والاجتماعية الذي نادى بمساواة المرأة بالرجل في جميع الأدوار والحقوق والواجبات بغض النظر عمّا بينهما من اختلاف بيولوجي ونفسي، والاتجاه الوسطي المتوازن الذي نظر إلى العلاقة بين الرجل والمرأة على أساس تكامل الأدوار والمهام كلٌ بحسب طاقاته واستعداداته وميوله.

وقد طالبت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية بالمساواة بين الرجل والمرأة. ومن هذه المواثيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦، الذي أكّد على ضرورة مساواة المرأة بالرجل في كافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (المشني، ٢٠١١، ص. ١٩). كذلك جاء في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٩٧٩ التأكيد على مساواة المرأة بالرجل في الحقوق والحرّيات العامة.

وأصدرت منظمة العدل الدولية التي تأسست عام ١٩١٩م اثنتي عشرة اتفاقية عمل، وتوصيات تتعلق بحقوق المرأة العاملة، من أهمها الاتفاقية رقم ١٠٠ للعام ١٩٥١م بشأن المساواة في الأجور (موقع مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا). هذا وقد أقرت بعض الاتفاقيات الدولية ضمناً وجود بعض الفروق بين الرجل والمرأة، حيث طالبت منظمة العدل الدولية في الاتفاقية رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥م بعدم استخدام المرأة تحت سطح الأرض للعمل اليدوي في أي منجم، كذلك أكدت الاتفاقية الدولية المتعلقة بعمل النساء ليلاً في مراجعتها لعام ١٩٤٨ على عدم تشغيل النساء ليلاً في أي منشأة صناعية إلا إذا كانت منشأة لا تستخدم سوى أفراد من نفس العائلة. والعديد من الدول أقرت هذا القانون في نظمها منها فلسطين، حيث أقر قانون العمل الفلسطيني عدم تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة في المادة ١٠١، وأرجع السبب في ذلك إلى أن الأعمال الخطرة أو الشاقة يمكن أن تحد من قدرة المرأة على الإنجاب، أو على الحمل، أو على حالتها النفسية بصفة عامة (عبد المحسن، ٢٠١٨، ص. ٤).

ومن البديهي أن المجتمعات المسلمة تتميز بنظرة خاصة إلى قضية المساواة بين الرجل والمرأة تقوم على أساس التكامل بينهما في الأدوار الاجتماعية، والعدل الذي يناسب فطرة كل منهما. حيث إن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في أصل الإنسانية. يقول الله تعالى: "يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ". (سورة النساء: ١). كما بين النبي _عليه الصلاة والسلام_ حقيقة التساوي بين الرجل والمرأة بقوله: "إنما النساء شقائق الرجال" (الألباني، د.ت ١/١٧٧). فنظرة الإسلام متوازنة للمساواة بين الرجل والمرأة، حيث ساوت بينهما في المقام والمكانة، وخالفت بينهما في المهام والأدوار، بطريقة تقوم على التنوع والتكامل بما يتوافق مع التكوين العقلي والجسمي والنفسي لكل من الرجل والمرأة (سلطان، ٢٠١٠، ص. ١٧).

ومع أن الإسلام ساوى بين الرجل والمرأة في أصل الإنسانية والتكاليف الدينية والجزاء الأُخروي والتصرف المالي في الملكية، إلا أنه فرّق بين الرجل والمرأة في الوظائف

المرتبطة بطبيعة كلٍ منهما، وتكوينه العقلي والعاطفي والبدني. ولهذا السبب وردت الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بلفظ العدل بدلاً من المساواة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " اتقُوا الله، واعدلُوا بينَ أولادكم؛ كما تُحبُّون أنْ يَبَرُّوكم". (الألباني، د.ت: ١٩/٤).

ويعدّ مفهوم الاتجاهات من أكثر المفاهيم استخداماً في علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع؛ نظراً لمرونة هذا المفهوم وسهولة استخدامه على نطاق الفرد والجماعة، وكذلك سهولة توظيفه في نماذج ثقافية متعددة، الأمر الذي جعله نقطة التقاء بين علم النفس وعلم الاجتماع (المصدر، ٢٠٠٢، ص. ٩٥). وتكمن أهمية الاتجاه في كونه حلقة وصل بين القيم والمعتقدات التي ينشأ عليها الإنسان وبين السلوك الذي يتخذه حيال ظاهرة معينة.

ويعرّف وحيد الاتجاه (٢٠٠١، ص. ٤٠) بأنه: "أسلوب منظم منسق في التفكير والشعور ورد الفعل تجاه الناس والجماعات والقضايا الاجتماعية، أو أي حدث في البيئة"، ويعرّفه عسلية والبنا (٢٠٠٩، ص. ٩٨) بأنه: "مواقف فردية أو جماعية يتخذها الفرد والجماعات حيال أشياء أو أشخاص أو مواقف تختلف حولها الآراء وتتباين إزاءها وجهات النظر" وهناك تعريف يبين الاتجاه على أنه: "استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي عصبي متعلم للاستجابة الموجبة أو السالبة (القبول أو الرفض) نحو أشخاص وأشياء، أو موضوعات ومواقف جدلية في البيئة التي تثير هذه الاستجابة (زهران، ٢٠٠٣، ص. ٧٢). ويناقش كل من ايتون وفيسر (Eaton & Visser, 2008) كيف اكتسب مصطلح "الاتجاه" قدراً هائلاً من الاهتمام في مجالات علم الاجتماع، والعلوم السياسية، والاقتصاد، والأنثروبولوجيا، والفلسفة الاجتماعية والسياسية، حيث اهتمت التخصصات باتجاهات الإنسان نحو الأشياء التي يحبها ويكرهها. ويضيف الباحثان أن الاتجاه هو حكم ذاتي أو إدراك لموقف الشخص تجاه كائن ما وإلى أي مدى يهتم الشخص ويتعامل مع موقف معين يمر به. ويتضح من التعريفات السابقة أن الاتجاه مرتبطٌ بالآخرين سواء أكانوا أشخاصاً أو موضوعات، وهم الذين يدفعون باستثارة الاتجاه نحوهم سواء بالإيجاب أو السلب، ويرجع ذلك إلى مدى تناسب وتفاعل الشخص مع الموضوع. هذا وتتسم الاتجاهات بعدة خصائص تتمثل في أنها تعمل على توجيه سلوك الأفراد والجماعات، وتحمل منحى إيجابياً أو سلبياً، ويشكلها المجتمع وتنعكس على سلوك الفرد تجاه قضايا المجتمع، وتمثل تكويناً فرضياً غير ملموس يُستدل على وجوده من أثاره، وهي مكتسبة متعلمة ونسبية تتغير بتغير المثيرات ويمكن تعديلها أو تغييرها، وترتبط الاتجاهات بثقافة المجتمع وقيمه وعاداته وتختلف من بيئة اجتماعية لأخرى (صديق، ٢٠١٢، ص. ٣٠٧).

ويتكون الاتجاه من ثلاثة عناصر هي: المكون الوجداني أو العاطفي وهو متعلق بمشاعر الفرد ودرجة ميله إلى الإقبال أو الإحجام وبدرجة التحبيب أو النفور بالنسبة لموضوع الاتجاه، بالإضافة إلى المكون المعرفي الذي يشير إلى مجموعة الأفكار والمعتقدات والعمليات الإدراكية التي تتعلق بموضوع الاتجاه، والتي على أساسها يتحدد موقفه، والمكون السلوكي وهو الاستجابة العملية نحو موضوع الاتجاه، فالفرد الذي يحمل معتقدات سلبية نحو موضوع ما أو جماعة من الجماعات فإنه إما يتحاشى اللقاء بهم أو يوقع عليهم العقاب، وبعكس ذلك لو كانت لديه معتقدات إيجابية نحوهم فإنه يكون مستعداً لتقديم المساعدة والتفاعل معهم (وحيد، ٢٠٠١، ص. ٤٧). كما أن للاتجاهات وظائف عديدة تتضمن تنظيم العمليات الشعورية والإدراكية والمعرفية حول الظواهر والقضايا المتنوعة في المجتمع وتحديد السلوك الإنساني وتفسيره،

حيث أنها تنعكس في سلوك الفرد وتوجه أقواله وتفاعله مع الآخرين ومع المتغيرات من حوله، إضافة الى تحقيق الاتساق والثبات للفرد في استجاباته نحو الموضوعات، وفي إدراكه للأشياء من حوله، وكذلك تيسر له صنع القرارات واتخاذها في المواقف المتعددة التي تواجهه وتحديد معالم العلاقة بين الفرد والمجتمع، وتعبر عن انسجام ومسايرة الفرد للمعايير والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع (الحسن، ٢٠٠٨م، ص. - ٣٧-٣٨).

وقد أجريت العديد من الدراسات في المجال، حيث قام (Galarza, Apolo, García, & Guerrero, 2018) بدراسة تهدف إلى تحليل الاتجاهات والإدراكات نحو المساواة بين الجنسين للطلاب الجامعيين من الذكور والإناث في منطقة كيتو – الإكوادور مستخدمين المنهج المختلط حيث تم استخدام المنهج الكمي أولاً من خلال استطلاع آراء ٧٥ طالبا و٧٥ طالبة، ومن ثم تم استخدام المنهج النوعي من خلال مقابلة ٢٢ طالباً وطالبةً في ثلاث مجموعات بؤرية. وبينت النتائج الكمية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لصالح الطالبات بخصوص اتجاهاتهم وإدراكاتهم نحو المساواة بين الجنسين وخصوصاً المتعلقة بالميل الجنسي، والرمزية الدينية، وبنية الشراكة، ونطاق العوامل الخاصة والعامة، والحياة الجنسية والحرية الشخصية مقارنة بالنتائج التي حصل عليها الطلاب الذكور.

وفي تركيا، قام دالسي وساركوبان (Saricoban & Dalsi, 2016) بدراسة هدفت إلى فحص مواقف ووعي طلبة الجامعات حول مفهوم النوع الاجتماعي وقضية المساواة بين الرجل والمرأة .حيث تم استخدام عينة مؤلفة من ٣٧٠ طالبًا (١٨٥طالباً و ١٨٥ طالبةً) من جامعة جمهوريت من خلال فحص جميع الجوانب المتعلقة بأدوار الجنسين المتعلقة بالحياة العملية والحياة الاجتماعية والحياة الأسرية، وأظهرت النتائج أن الطلاب الذكور لديهم وجهة نظر أكثر تقليدية مقارنة بالطالبات، وأن الطالبات لديهنّ وجهة نظر أكثر تقليدية في المقترحات المتعلقة بالحياة الزوجية، كما أظهرت النتائج أنّ الطلبة يؤكدون على عدم وجود مساواة بين الرجل والمرأة. وهدفت دراسة ديكتاس وكزيلاسلان Diktas & (Kizilaslan, 2011) إلى المقارنة بين تصورات طلبة المستوى الأول والرابع من معلمي اللغة الانجليزية لأدوار الجنسين وتصنيف تلك الأدوار ومعرفة الفروق بين هذين المستويين. تم استخدام عينة عشوائية مؤلفة من ٢٠٤ (١٤٣ طالبةً و٦١ طالباً) من جامعة في غربي تركيا. تم فحص الاتجاه نحو أدوار الجنسين باستخدام مقياس (Bem sex role inventory) والذي تم تطويره عام ١٩٧٤. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المعلمين الطلاب لديهم مواقف أكثر تقليدية تجاه أدوار الجنسين، وأن المعلمين من الذكور لا يزال لديهم وجهة نظر تقليدية حول أدوار الجنسين وأن التعليم الجامعي لا يبدو أن له دوراً في تغيير الأحكام القيمية القائمة فيما يتعلق بنوع الجنس. بينما تبنت الطالبات التركيات دوراً أكثر ذكورية تجاه أدوار الجنسين خلال الأربع سنوات من تعليمهن الجامعي.

وفي إستونيا، قام ماجيا وآخرون (Mägia, Biin, Trasberg, & Kruus, 2016) بدراسة هدفت إلى تحديد الوعي بين الجنسين من الطلبة وكيف ينظر طلاب الجامعة إلى قضايا المساواة بين الجنسين، وقد تم استخدام المنهج المختلط (الكمي والنوعي) حيث تألفت العينة من ٢٧٤٨ طالب من جميع مؤسسات التعليم العالي في إستونيا. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الطلبة يرون أن الذكور لديهم وضع أفضل قليلاً من الإناث في المجتمع الإستوني. وقد أظهرت المجموعة المركزة أن الطلبة قد أظهروا ثباتاً تجاه الصور النمطية والقوالب النمطية في المنزل والمدرسة.

وقد قام فينس (Fényes, 2014) إلى دراسة نوع المواقف تجاه أدوار الجنسين والتعرف عليها، والعوامل المؤثرة على هذه المواقف مثل (الجنس، التخصص الجامعي، الخلفية الاجتماعية للطلبة، التدين) وتداعيات السياسات التعليمية ذات الصلة بنتائج الدراسة في أوروبا الشرقية. وأوضحت النتائج أن الطلاب الذكور لديهم مواقف أكثر تقليدية تجاه أدوار الجنسين من الطالبات. ويتمتع الطلاب بمواقف أكثر تقليدية تجاه التخصصات التي يسيطر عليها الذكور، بينما تمتلك الطالبات مواقف أكثر حداثة تجاه أدوار الجنسين في التخصصات التي يسيطر عليها الإناث. إضافة إلى أن الطلاب المتدينين لديهم مواقف تقليدية أكثر من غيرهم من الطلبة تجاه أدوار الجنسين.

هذا وقد أجريت عديد من الدراسات العربية في المجال مثل دراسة (كتّاب، باركر، وكارلسون، ٢٠١٧) حيث قاموا بعمل دراسة استقصائية حول تعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني مستخدمين المنهج المختلط. وقد شملت الدراسة الاستقصائية الفلسطينية عينة من ٢٣٩٩ مستجيب، منهم ١٢٠٠ رجل و١١٩٩ امرأة، ويمثلون سكان المناطق الحضرية والريفية ومخيمات اللاجئين وتراوحت الفئة العمرية التي تمت مقابلتها بين ١٨ و٥٩ سنة، وأشارت النتائج الى أن تقسيم العمل في الأسرة لا يزال يعكس علاقات القوة غير المنصفة المبنية على النوع الاجتماعي، وتظهر النتائج أن معظم الرجال الفلسطينيين لا يؤيدون القوانين التي يمكن أن تساعد على تحقيق المساواة بين الجنسين في فلسطين، وكما تبين النتائج أن انخفاض مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة مقارنة بالرجل، وأن الفقر وقلة الموارد المادية تحدّ أيضاً من الوصول الى مبدأ المساواة. وتظهر الدراسة الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في فلسطين أن التغيير يجب أن يبدأ من المنزل.

ومن الدراسات في هذا المجال، دراسة الأنصاري ووطفة (٢٠٠٠) التي هدفت إلى فحص الخلفيات الاجتماعية لاتجاهات الطلبة نحو قضية المساوة بين الرجل والمرأة، حيث أجريت الدراسة في جامعة الكويت وقد بلغت عينة الدراسة ٧١٤ طالباً وطالبةً من مختلف التخصصات واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مستخدمةً استبانة متعددة الأغراض لقياس مواقف الطلاب تجاه قضية المساواة بين الجنسين في مجالات الحياة وخاصة مشاركة المرأة السياسية، وبينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية واضحة تعزى إلى الجنس حيث يسجل العنصر النسائي إيجابية متقدمة نحو المساواة في مجالات الحياة بشكل عام، بينما يسجل الطلبة -ذكوراً وإناثاً- موقفاً معارضاً بشدة لمبدأ المشاركة السياسية.

وأجرى صالح (٢٠٠٨) في العراق دراسة هدفت الكشف عن اتجاهات طلبة جامعة كربلاء نحو عمل المرأة في المجالين السياسي والاجتماعي ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الكمي باستخدام استبانة طبقت على عينة من طلبة جامعة كربلاء ممثلة من٤٧ طالباً وطالبة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هناك تطوراً ثقافياً واجتماعياً وسياسياً لدى طلبة الجامعة، كما أن طلبة الجامعة يفضلون عمل المرأة الاجتماعي والاقتصادي أكثر من عمل المرأة السياسي وذلك لصعوبة المجال السياسي. وفى الأردن أجرى الخاروف (٢٠١٠) دراسة هدفت التعرف إلى مدى معرفة الشباب والشابات بمفهوم المساواة بين الرجل والمرأة ومفهوم النوع الاجتماعي وكيفية تحقيق هذا المبدأ من وجهة نظرهم بالإضافة إلى التعرف إلى الصفات والمهن التي تنطبق على الذكورة والأنوثة، وتم استخدام استبانة طبقت على عينة عشوائية ممثلة من ٣١٦ شاباً وشابةً ملتحقين بمراكز

الشباب وبينت النتائج أن نصف الشباب والشابات قد سمعوا بمصطلح النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى أن لديهم الاهتمام نفسه بقضية المساواة بين الرجل والمرأة في مجال الحصول على فرص التعليم والعمل وتولي المسؤوليات، إلا أن موافقة الإناث كانت بشكل أكبر، كما وافق كلا الجنسين بدرجة إيجابية على مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية، واتفقوا بنسب متفاوتة على إضافة راتب الزوجة لراتب الزوج لتخفيف أعباء الأسرة، فيما انخفضت النسبة في حق المرأة في إدارة المشاريع وتولي المناصب القيادية، وكانت الاتجاهات سلبية فيما يخص الاختلاط بين الجنسين في العمل.

وقام شتيوي (Shteiwi, 2015) بدراسة المواقف تجاه أدوار الجنسين في الأردن، مع التركيز على آثار دور المرأة في جهود التحديث الأخيرة على تقسيم العمل داخل بنية الأسرة الأردنية، والمشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة، المتأثرة بسياسة العمل والتشريعات الاجتماعية. وقد أشارت النتائج إلى الترابط الواضح بين التعليم والمساواة بين الجنسين، والعمل والمساواة بين الجنسين على التوالي. وأشارت النتائج إلى حدوث تحول قوي في الاتجاهات نحو المساواة بين الجنسين نتيجة لجهود التحديث الأخيرة في الأردن.

وقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات الاجتماعية والتي تضم الأسرة حيث تعد من أهم العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات وتشكيلها وتعزيزها لدى أبنائها، ويعد الوالدان مصدراً مهماً يتشرب من خلالهما الطفل اتجاهات حياتية، مما يجعل الاتجاهات في مرحلة الطفولة ذات تأثير بالغ في حياة الأفراد وذات استمرارية في حياتهم ومعتقداتهم، وإن كانت الاتجاهات الوالدية هي نتاج للمؤشرات الثقافية السائدة في المجتمع. ويلي الأسرة في الأهمية المدرسة حيث مهمتها الأساسية هي تكملة دور الأسرة في بناء اتجاهات الطلبة من خلال التفاعل الاجتماعي مع الأقران والمعلمين والأسرة، وتعمل المدرسة على دعم الاتجاهات الايجابية للطلبة وتعزيزها، ومعالجة الاتجاهات التي قد تكون غير صحيحة. هذا وللمجتمع وثقافته دور واضح في تكوين اتجاهات أفراده وذلك عبر مؤسساته المختلفة متعددة الوسائل، ومن أمثلتها النوادي ودور العبادة والجمعيات والتنظيمات، ولعل أهمها وسائل الإعلام التي لا يستهان بدورها في تكوين الاتجاهات من خلال ما تنشره وتبثه حول موضوعات الحياة المختلفة (صديق، ٢٠١٢، ص. ٣١٠-٣١١).

وقد بينت بعض الدراسات أن المواقف تجاه قضية المساواة بين الجنسين تتأثر ببعض المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية. من هذه الدراسات الدراسة التي قام بها باسار ودميرسي (Demirci & Başa, 2018) إلى تحديد المواقف تجاه أدوار الجنسين لطلبة التمريض الأتراك وفحص العوامل المؤثرة في تكوين هذه المواقف. استخدمت الدراسة منهجاً وصفياً مقارَناً مع مقياس سلوك المواقف بين الجنسين من خلال عينة دراسة مكونة من ١٠٨٠ طالباً، وقد بينت النتائج وجود اختلاف كبير بين مواقف الطلبة تجاه قضية المساواة حسب نوع الجامعة، والعمر، والجنس، وعدد الأشقاء، ونوع الأسرة، والخلفية التعليمية للوالدين، وحالة عمل الأم. وأشارت النتائج إلى أن الطلبة لديهم موقف متساوٍ نحو أدوار الجنسين.

وهدفت دراسة (Vidanapathirana, Varothayan, Wangmo, Vilochani, & Jayakody, 2017) إلى تقييم مواقف طلبة السنة الثانية بجامعة كولومبو تجاه قضية المساواة بين الجنسين، باستخدام المنهج الوصفي المستعرض لعينة عشوائية مؤلفة من ٣٨٨ طالباً من كليات الآداب والإدارة والعلوم والمحاسبة. وكشفت النتائج أن غالبية الطلبة لديهم مستوى مرض من

المعرفة بشأن قضية المساواة بين الجنسين، وأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لهذه المواقف متعلقة بالجنس وبتعليم الأبوين، بينما كانت المؤشرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين غير مرضية، بالإضافة إلى أن المعرفة بالجوانب العملية للمساواة بين الجنسين ضعيفة.

وقد هدفت دراسة Varol, Ciceklioglu, & Taner, 2015) إلى تقييم مواقف طلاب السنة الأولى في كلية الطب تجاه المساواة بين الجنسين. حيث تم استطلاع رأي عينة مؤلفة من ٣٥٦ طالباً في السنة الأولى في كلية الطب بجامعة إيجة، للسنة الدراسية ٢٠١٣-٢٠١٤ باستخدام النسخة التركية من "مقياس المساواة بين الجنسين" التي تتضمن استبياناً مكوناً من ٢٤ فقرةً، ومقياسيْن فرعييْن في عملية التقييم. ولقد وجدت هذه الدراسة أن الطلبة الذين لديهم أم عاملة بالإضافة إلى آباء لديهم الخلفية التعليمية يمتلكون نظرة إيجابية تجاه المساواة بين الجنسين أكثر من الطلبة الآخرين، وأشارت الدراسة إلى أن مواقف الطلبة تجاه قضية المساواة بين الجنسين تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية والديموغرافية.

يتبين مما سبق أن هناك اهتماماً بموضوع دراسة اتجاهات الشباب نحو المساواة بين الجنسين في العديد من المجتمعات الغربية والعربية. ونلاحظ أن العديد من الدراسات استخدمت المنهج الكمي، بينما استخدام المنهج النوعي محدود. الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي وجود عدد من الدراسات التي بدأت باستخدام المنهج المختلط الذي يدمج بين المنهجين الكمي والنوعي لفهم موضوع الاتجاهات نحو المساواة بين الجنسين في المجتمعات المختلفة بين الشباب وعلاقته بعدد من المتغيرات للوصول إلى فهم أعمق للموضوع. وبالنسبة لنتائج الدراسات، يتبين من الدراسات الأجنبية أن موقف الطلبة الذكور كان أكثر تقليدية من موقف الطالبات تجاه المساواة بين الجنسين كدراسة (Fényes, 2014) ودراسة (Diktas & Kizilaslan, 2011)، ونفس النتيجة ظهرت في الدراسات العربية (الخاروف، ٢٠١٠؛ الأنصاري ووطفة، ٢٠٠٠).

مشكلة الدراسة وأهدافها

تشهد المجتمعات العربية اهتماماً واضحاً بقضايا المرأة ومشاركتها في مختلف جوانب الحياة نظراً لمساهمة المرأة المهمة في بناء وتنمية المجتمع، حيث بدأت قضية المساواة تفرض نفسها على مختلف جوانب تعليم المرأة وعملها وإنسانيتها. ونلاحظ أن الأدبيات في المجال محدودة ومتفاوتة من حيث أن الدراسات العربية منها تناقش قضية المساواة بين الرجل والمرأة مستندة إلى متغيرات محدودة دون تقديم رؤية مجهرية للأبعاد والخلفيات الاجتماعية التي ساهمت في تشكيل المواقف تجاه قضية المساواة بين الرجل والمرأة. وكثير من الدراسات الأجنبية تسلط الضوء على قضية المساواة بين الرجل والمرأة بمفهومها المطلق، في حين أن قضية المساواة بين الرجل والمرأة تتضمن أبعاداً أخرى في ثقافتنا الإسلامية جوهرها العدالة.

ونظراً لأنّ الجامعات هي المؤسسات التي تشكل الكوادر البشرية المؤثرة في نهضة المجتمعات، وهي كذلك المؤسسات التي تبني القيم وتقوّم الاتجاهات وتعدّل السلوك، فإن اتجاهاتهم نحو المساواة بين الرجل والمرأة تستحق الاهتمام والعناية، لا سيما أنهم يُعدّون شريحةً مهمةً جداً في المجتمع وخاصة في كليات التربية، نظراً إلى أنهم يمثلون النخبة الواعية التي تسهم في التنمية الاجتماعية، ويحددون اتجاهات التغيير في المجتمع إلى حدٍ كبيرٍ، تأتي هذه الدراسة بهدف رصد اتجاهات طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في غزة نحو المساواة بين الرجل والمرأة، ومعرفة العوامل المؤثرة في تلك الاتجاهات في ظل الانفتاح والتبادل الثقافي الذي تشهده

المجتمعات البشرية. وكذلك تقديم تغذية راجعة للمؤسسات التربوية الحكومية وغير الحكومية عن الاتجاهات السائدة في المجتمع الفلسطيني تحديداً والمجتمعات العربية عامةً لتمكينها من تعزيز الاتجاهات الإيجابية، والعمل في المقابل على التصدي للاتجاهات السلبية والسعي لتغييرها وتطوير خطط وبرامج لدعم قضايا المرأة العادلة.

وتتمحور أسئلة الدراسة حول ما يلي:

١. **ما اتجاهات طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في غزه نحو المساواة بين المرأة والرجل؟**
٢. **هل توجد فروق بين اتجاهات الطلبة نحو المساواة بين المرأة والرجل تعزى لمتغيرات الجنس (ذكر، أنثى) والحالة الاجتماعية (متزوج/ غير متزوج)؟**
٣. **ما العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات الطلبة تجاه المساواة بين المرأة والرجل؟**

فرضيات الدراسة

١. لا توجد فروق عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين اتجاهات طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية نحو المساواة بين المرأة والرجل تعزى لمتغير الجنس (ذكر وانثى).
٢. لا توجد فروق عند مستوى الدلالة (٠.٠٥) بين اتجاهات طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية نحو المساواة بين المرأة والرجل تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية (متزوج وغير متزوج).

أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة في مجالَيْن أساسيَيْن هما:

الجانبُ الأول: تكمن الأهمية النظرية للدراسة في أهمية الموضوع الذي تتعرض له من حيث تناوله لقضية اجتماعية حساسة وهي المساواة بين المرأة والرجل، التي تتباين حولها الآراء لا سيما بعد الانفتاح الثقافي العالمي وتسرب مفاهيم وأفكار غربية تحتاج إلى مراجعة وتقييم في ضوء ثقافة المجتمع العربي الفلسطيني. وتتجسد الأهمية من حيث الأداة التي تم تطويرها خصيصاً لهذه الدراسة.

الجانبُ الثاني: تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في أن نتائجها قد تسهم في تشكيل إطار مرجعي للمؤسسات الحكومية والمجتمعية في إعداد خطط وبرامج لتحقيق المساواة العادلة بين المرأة والرجل.

حدود الدراسة

الحد البشري: عينة من طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية بغزة.

الحد المكاني: الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر حيث تعدان من أكبر جامعات غزة من حيث تقديمهما لبرامج الدراسات العليا.

الحد الزماني: تم تطبيق أدوات الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي ٢٠١٨ – ٢٠١٩.

مصطلحات الدراسة

١. الاتجاه نحو المساواة بين الرجل والمرأة: يقصد به إجرائياً في هذه الدراسة المواقف التي يتخذها طلبة الدراسات العليا نحو المساواة بين المرأة والرجل في كلٍ من المجال: الأسري، الاجتماعي، والسياسي. ويتم تقدير الاتجاه من خلال استجابة أفراد العينة على عبارات استبانة الدراسة.
٢. طلبة الدراسات العليا: هم الطلبة الذين يدرسون بشكل منتظم في مرحلة الدراسات العليا في كليات

التربية في كلٍ من الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر في قطاع غزة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج المختلط Mixed Design والغرض منه جمع بيانات كمية وكيفية معاً، وتكمن قوة هذا التصميم في أنه يجمع بين مزايا كلٍ من طريقتي جمع البيانات، فالبيانات الكمية تساعد على تحديد المواقف والتقييم، في حين أنّ البيانات الكيفية توفر معلومات تساعد على تفسير المواقف. إنّ الأساس الذي تقوم عليه أي دراسة نوعية qualitative study هو جمع البيانات بشكل مباشر من عينة محدودة للكشف عن المعاني الدقيقة والعميقة للموضوع، ورسم منظور المشاركين الخاص من خلال الكلمات أو الأفعال. فالمشاركون عادةً في البحث النوعي يتحدثون عن تجاربهم، شعورهم، أفكارهم.... إلخ. وهذا بخلاف الدراسة الكمية quantitative study التي تحدد النتائج في مجموعة من المتغيرات أو النقاط (أبو علام، ٢٠١٤، ص. ٣٣٥). وقد اختار الباحثون التصميم التفسيري كأحد أنواع التصميم المختلط حيث تم في المرحلة الأولى من هذا التصميم جمع بيانات كمية باستخدام استبانة أعدت لتحديد اتجاهات طلبة الدراسات العليا تجاه المساواة بين المرأة والرجل، وتلا ذلك جمع البيانات الكيفية باستخدام أداة "المجموعات المركزة" لشرح النتائج الكمية وتفصيلها، وتفسير العوامل المؤثرة في تكوين اتجاهات الطلبة نحو المساواة بين المرأة والرجل.

عينة الدراسة

أجريت الدراسة الميدانية (الكمية) على عينة عشوائية من طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية في غزة، وبلغ عدد أفراد العينة ١٦٨ من الطلبة، (١١٦ طالبةً و٥٢ طالباً) من مجتمع الدراسة الأصلي والذي يقدّر ٣٠٥ من الطلبة. وتكونت عينة الدراسة في المرحلة النوعية من ثلاث مجموعاتٍ بؤرية، حيث شملت المجموعة الأولى (٦ طلاب)، والمجموعة الثانية (٦ طالبات)، والمجموعة الثالثة تكونت من (٣ طلاب و٣ طالبات).

أدوات الدراسة

تم استخدام أداتيْن لجمع المعلومات في الدراسة. الأداة الأولى: الاستبانة، حيث تعتبر الأداة الرئيسية الملائمة للدراسة الميدانية التي تهدف إلى الحصول على البيانات والمعلومات من الأفراد (ملحم، ٢٠٠٨، ص. ٣٠٠)، وتعرف الاستبانة بأنها: أداة ذات أبعاد وبنود مكتوبة تحريرياً وتستخدم للحصول على معلومات يقوم بالاستجابة لها المفحوص نفسه (الأغا والأستاذ، ٢٠٠٧، ص. ١١٦). وقد قام الباحثون بإعداد الاستبانة من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات ذات العلاقة ومن أهمها دراسة (الأنصاري ووطفة، ٢٠٠٠)، دراسة (كتّاب وآخرون ٢٠١٧)، دراسة (Bint Ahmad Jaffer & Afifi, 2005) **وتقرير** (Nigeria Country Report, 2015)، **دراسة** (Sultana, Nallusamy, Suhaili, Yaacob, 2015) ودراسة (Ahmed, 2008). ثم تم تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة (الأسرية، الاجتماعية، السياسية)، وتم تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال، ثم صممت الاستبانة في صورتها الأولية وتم تحكيمها من خلال عرضها على ٨ من المحكمين الخبراء في كلية التربية، وكلية أصول الدين، وكلية الشريعة والقانون وكلية تكنولوجيا المعلومات في الجامعة الإسلامية في غزة، وتم تعديلها وفقًا للملاحظات التي تم الإدلاء بها من قبل المحكمين. وتم تطبيق الاستبانة المعدلة على عينة استطلاعية مكونه من ١٠ طلاب، ثم أدخلت البيانات في الحاسوب من خلال برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وتم إجراء بعض التحليلات

الإحصائية الوصفية الأساسية للتأكد من صحة ودقة البيانات المدخلة. وتم حساب معامل ثبات الاستبانة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات كرونباخ ألفا ٠.٨٤٩ وقيمة معامل سبيرمان ٠.٠.٦٨٩.

هذا وقد قسمت الاستبانة عند تطبيقها إلى قسميْن، يحتوي القسم الأول على معلومات شخصية تضم: الجنس، الحالة الاجتماعية، التخصص، العمر. أما الجزء الثاني فإنه يتكون من ٣٠ فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: المجال الأسري ١٤ فقرة، الاجتماعي ١١ فقرة، والسياسي ٥ فقرات، وتم تقييم بنود الاستجابة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي من ١ إلى ٥ نقاط، حيث تشير درجة ٥ إلى التأييد بشدة للمساواة بين الجنسين، بينما تعبر درجة ١ عن المعارضة بشدة للمساواة.

أما الأداة الثانية فقد تمحورت حول جمع البيانات من خلال المجموعات المركزة (البؤرية). وهي عبارة عن نقاش بين مجموعة من مدلي المعلومات والبيانات يتم اختيارهم لنقاش قضية أو ظاهرة والتعمق فيها، من خلال طرح مجموعة من الأسئلة المحددة، الغاية منها الوصول إلى فهم معمق لوجهات نظر المشاركين والمشاركات وخبراتهم ورؤيتهم وإدراكهم وفهمهم لموضوع قيد النقاش. وتمثل المجموعة المركزة أداة مهمة من أدوات البحث النوعي (الكيفي) حيث يتم النقاش بتوجيه من قبل أحد الباحثين (مسهل، ميسر) وهي وسيلة سريعة لجمع المعلومات وتصنيفها أو تدريجها حسب معايير معينة. وقد عقدت ثلاث مجموعات مركزة بهدف الحصول على معلومات تفصيلية معمقة تجاه قضايا المساواة بين المرأة والرجل، وتحديد العوامل المؤثرة في تشكيل هذه الاتجاهات. وتكوّنت كل مجموعة من ستة من طلبة الدراسات العليا، حيث استمر اللقاء لكل مجموعة ما يقرب الساعتين، وسجلت جميع اللقاءات بعد الحصول على إذن الطلبة بالتسجيل، ومن ثم تفريغ التسجيل وطباعة اللقاءات حيث خضعت البيانات للتحليل الكيفي من قبل الباحثين معاً تمهيداً للوصول إلى النتائج والتوصيات المناسبة. هذا وقد قام الباحثون بتحليل النتائج وتفسيرها من خلال عقد عدة جلسات، ناقشوا فيها معاً البيانات التي جمعت ووثقت كتابياً وذلك لضمان المصداقية في عملية التحليل من حيث أن تعكس حقيقية الواقع وما قصده وما عبر عنه أفراد العينة. ولضمان الموثوقية في النتائج، حرص الباحثون على أخذ البيانات من خلال عقد ثلاث مجموعات مركزه مختلفة لطلبة الدراسات العليا: مجموعة للطلبة الذكور، وأخرى للطالبات، والثالثة لمجموعة مكونة من طلاب وطالبات.

نتائج الدراسة ومناقشتها

نتائج السؤال: "ما اتجاهات طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية نحو المساواة بين المرأة والرجل؟" للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتوسط إجابات الطلبة على فقرات الاستبانة، وجدول ١ يوضح ذلك.

يتضح من جدول ١ أن بعض الفقرات حصلت على متوسط حسابي مرتفع، وبعضها حصل على متوسط حسابي منخفض، وسيتم مناقشة فقرات كل مجال على حدة.

أولا: المجال الأسري

حازت بعض الفقرات في المجال الأسري على متوسطات حسابية مرتفعة ومن أمثلتها: الفقرة رقم ١ (أرى أن تربية الأبناء مسؤولية مشتركة بين الزوجين) وحصلت على متوسط حسابي ٤,٩٢، ويشير ذلك إلى مستوى الوعي لدى الطلبة المبحوثين وهم طلبة الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية ومن الفئات المثقفة والواعية في المجتمع الفلسطيني، ويأتي ذلك رغم الموروث الثقافي السلبي الذي يظهر الصورة

النمطية للرجل والمرأة بأن الرجل هو المسؤول عن إعالة الأسرة، بينما تنفرد المرأة بتحمل مسؤوليات الأسرة كاملة وأهمها تربية الأبناء.

أما الفقرة رقم ٢ (أرى أن المرأة تمتلك حق المشاركة في القرارات الأسرية) فقد حصلت على متوسط حسابي ٤,٦٥، وأظهرت النتائج مزيداً من الوعي والرغبة في التغيير لدى الطلبة، وتبين ذلك من خلال نسبة الموافقة العالية تجاه حق مشاركة المرأة في صنع القرارات الأسرية، وهذا يشكل نقلة نوعية في مجتمع ما زالت تهيمن عليه التقاليد المجتمعية التي تعتبر حق المرأة في التعبير عن رأيها مخالفة لقواعد الدين والعرف والأخلاق.

جدول ١

المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لفقرات الاستبانة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الأسري			
١.	أرى أن تربية الأبناء مسؤولية مشتركة بين الزوجين.	٤,٩٢	٠,٣٢
٢.	أرى أن المرأة تمتلك حق المشاركة في القرارات الأسرية.	٤,٦٥	٠,٥٠
٣.	أرى أن المرأة تمتلك حق اختيار الزوج أو رفضه.	٤.٥٩	٠,٦٩
٤.	أعتقد أن المرأة تمتلك حق الانفصال عن زوجها في حال تعذر استمرار الحياة الزوجية.	٤,٢٢	٠.٨٧
٥.	أؤيد التشاور في تقسيم أعمال البيت بين الرجل والمرأة.	٣,٩٥	٠,٩٣
٦.	أؤيد مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية داخل الأسرة.	٤,٠٢	٠,٨١
٧.	أؤيد إلزام الزوجة بخدمة أهل زوجها.	٢,٥٧	١,١٩
٨.	أعتقد أن المرأة تمتلك حق الإجهاض في الحالات التي تؤثر على حياتها دون موافقة الزوج.	٢,٩٥	١,٣٤
٩.	أرى ضرورة تقاسم المصروفات البيتية بين الزوجين الموظفين.	٣,٨٠	٠,٩٢
١٠.	أؤيد طاعة المرأة لزوجها فيما يحقق مصلحة الأسرة.	٤.٤٨	0.6
١١.	أؤيد خروج المرأة من البيت لقضاء حاجاتها دون الرجوع إلى زوجها.	٢,٠	١,٠٧
١٢.	أعتقد أنه يحق للرجل تعنيف زوجته في حال تصرفت بشكل خاطئ.	٢,٠٧	١,١٣
١٣.	أؤيد سفر المرأة خارج البلاد بمفردها.	٢,٥٨	١,٣١
١٤.	أؤيد حق المرأة المنفصلة عن زوجها في حضانة أطفالها.	٤,١٣	٠,٩١
المجال الاجتماعي (التعليم والعمل والملكية)			
١٥.	أرى ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في فرص التعليم.	٤,٧	٠,٦٧
١٦.	أرى ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الالتحاق بكافة التخصصات الدراسية.	٤,١٥	١,٠٤
١٧.	أرى أنه لا مانع من عمل المرأة في مؤسسات مختلطة.	٢,٦٢	١,٢٦
١٨.	أرى أنه يمكن للمرأة ذات الكفاءة القيام بتدريس الطلاب البالغين.	٢,٥٦	١,٢٤
١٩.	أرى أن المرأة بإمكانها أن تكون سيدة أعمال أو صاحبة شركة.	٤.١١	٠,٩٨
٢٠.	أعتقد أن المرأة لها حق المطالبة بميراثها الشرعي.	٤,٧٨	٠,٤٥
٢١.	أرى أن المرأة تملك حق التصرف فيما تملكه من مال وغيره دون الرجوع إلى ولي الأمر/الزوج.	٣,٤٩	١,٢٦
٢٢.	أرى أن المرأة لديها القدرة على أداء المهن بكفاءة لا تقل عن الرجل.	٣,٨٠	١,٠٩
٢٣.	أعتقد أن المرأة يجب أن يكون لها فرص مكافِئة للرجل في الوصول إلى المناصب العليا.	٤,١٨	٠,٩٤
٢٤.	أؤيد حق المرأة في إجراء العقود التجارية (بيع، شراء، ايجار).	٣,٦٨	١,٠٦
٢٥.	أرى أن المرأة يمكنها أن تعمل في أي مجال مهما كانت خطورته.	٢,٦٥	١,١٥
المجال السياسي			
٢٦.	أعتقد أن المرأة لها كامل الحق في الترشح والانتخاب.	٣,٨٧	١,١٠
٢٧.	أعتقد أنه يحق للمرأة تولي المناصب القيادية العليا (قاضية، وزيرة، برلمانية، ...).	٣,٦٨	١,٢٢
٢٨.	أعتقد أنه من الضروري وجود نسبة ثابتة للمرأة في البرلمان او المجلس النيابي (الكوتا النسائية).	٣,٨٢	١,٠٣
٢٩.	أعتقد أن صوت المرأة يكافئ صوت الرجل في العملية الانتخابية.	٤,١٣	٠,٩٤
٣٠.	أعتقد أن المرأة لها الحق في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية.	٤,٠٣	١,٦٦

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلٍ من (Demirci & Başar, 2018) ودراسة (Vidanapathirana et al., 2017) التي تؤكد على الارتباط بين مستوى الوعي والمعرفة بقضية المساواة بين الجنسين وبين مستوى التعليم لدى أفراد عينة الدراسة.

وحصلت الفقرة رقم ١٠ (أؤيد طاعة المرأة لزوجها فيما يحقق مصلحة الأسرة) على متوسط حسابي ٤,٤٣، وقد أظهر الطلبة المشاركون في المجموعات المركزة اتجاهاً إيجابياً تجاه طاعة المرأة لزوجها، واعتبروا أن الطاعة واجبة عموماً وإن كانت غير مطلقة، حيث تكون الطاعة واجبة في حالة عدم التعارض مع تعاليم الدين الإسلامي، وكذلك عدم تعارضها مع المصلحة العامة للأسرة والزوجة، وتوضح الطالبة (س. ف) موقفها من وجوب الطاعة بقولها: "طاعة الزوج أحد الحقوق الواردة في القرآن الكريم"، لكن هذه الطاعة محدودة بضوابط كما تبين الطالبة (د.أ): "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وقد تكون أمور أخرى يمكن أن تعالج بالتفاهم ولكن في المحصلة طاعة الزوج واجبة".

أما الفقرة رقم ٦ (أؤيد مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية داخل الأسرة) فقد حصلت على متوسط حسابي ٤,٠٢، وتتفق النتيجة الحالية مع نتيجة دراسة (الخاروف، ٢٠١٠) التي أظهرت وجود اتجاهات إيجابية لدى طلبة الجامعات الأردنية تجاه مشاركة الزوج في الأعمال المنزلية. ويرجع ذلك إلى التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الفلسطيني في العقود الأخيرة، ومنها دخول المرأة الفلسطينية ميدان العمل وتزايد عدد النساء العاملات في المجالات المختلفة، وهذا يتطلب بالتالي مشاركة الرجل سواء كان زوجاً أو ابناً في الأعمال المنزلية لتخفيف ضغوط الأعباء الإضافية للمرأة العاملة، بالإضافة إلى عامل آخر وهو تغير نمط الأسرة الفلسطينية من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية، حيث انحصر أفراد الأسرة في الأب والأم والأبناء مما يستوجب تعاون الجميع ومشاركتهم في الأعمال المنزلية.

وأوضحت بعض الفقرات وجود تفاوت في نسبة الموافقة بين الطلبة، ومن أمثلتها الفقرة رقم ٩ (أرى ضرورة تقاسم المصروفات البيتية بين الزوجين الموظفين)، حيث حصلت على متوسط حسابي ٣,٠٨، إذ أبدى الطلبة المشاركون في المجموعات المركزة تحفظاً تجاه هذه الفقرة التي تلزم الزوجين الموظفين بتقاسم المصروفات البيتية فيما بينهم، فقد رأى بعض الطلبة أنّ مشاركة المرأة العاملة في المصروفات البيتية أمرٌ واجب وهي ملزمة به لأنها وفقاً لما عبّرت عنه الطالبة (آ. أ): "الزوجة العاملة تعمل على حساب وقت زوجها وأولادها وبيتها، وهذا يحتم عليها بالتالي أن تشارك في مصروف البيت"، وتضيف الطالبة (م. أ) أن عمل المرأة يمثل صفقة بين الزوج والزوجة "الزوج يسمح لها بالخروج للعمل، لذلك يجب أن تقاسمه مصروف البيت"، بينما يرى الفريق الآخر أن مشاركة المرأة وتقاسم المصروفات البيتية بين الزوجين هو أمر اختياري يرتبط برضى المرأة كما توضح الطالبة (آ. خ): "إن العلاقات الأسرية والزوجية لا تقوم على المصلحة، وكل شيء يجب أن يتم بالتراضي والتوافق لأن الرجل هو المطالب بالإنفاق على البيت"، وتتفق نتيجة الدراسة الحالية نسبياً مع نتيجة دراسة (الخاروف، ٢٠١٠) التي أوضحت أن أفراد عينة الدراسة اتفقوا بنسبة متفاوتة على مشاركة الزوجة في المصروفات البيتية لتخفيف أعباء الأسرة.

وحصلت الفقرة رقم ١٣ (أؤيد سفر المرأة خارج البلاد بمفردها) على متوسط حسابي ٢,٥٨، وبالرجوع إلى تحليل بيانات التحليل النوعي أظهر الطلبة تفاوتاً في وجهات النظر، حيث أيد فريق من الطلبة سفر المرأة لوحدها بدون محرم بدافع السفر للدراسة أو العلاج أو غير ذلك، حيث يبرر

الطالب (م. ع) ذلك بقوله: "لا مانع أن تسافر المرأة لوحدها للدراسة وغيره من الأغراض، لأن السفر في العصر الحديث أصبح سهلاً مقارنة بالسابق"، بينما عارض فريق آخر من الطلبة سفر المرأة لوحدها مهما كانت المبررات واشترط وجود محرم مرافق، وهذا ما أوضحه الطالب (ع. ع) بقوله: "أنا مع سفر المرأة بضوابط وشروط وهي وجود محرم لأن هذا من تعليمات الشريعة الإسلامية".

ومن الفقرات التي حصلت على أقل نسبة موافقة:

الفقرة رقم ١٢ (أعتقد أنه يحق للرجل تعنيف زوجته في حال تصرفت بشكل خاطئ) وحصلت على متوسط حسابي ٢,٠٧، وقد أبدى الطلبة المشاركون بالمجموعات المركزة اتجاهاً سلبياً تجاه تعنيف الزوج لزوجته في حال تصرفت بشكل خاطئ، حيث اعتبر بعض الطلبة أنّ مبدأ العنف وتعنيف الزوج لزوجته مرفوضٌ تماماً لأنّ المرأة كما تعبر الطالبة (م. ز) بقولها: "هي إنسان لديه مشاعر وكرامة يجب احترامها وكل شيء يمكن إصلاحه بالتفاهم"، ويؤيد الطالب (م. أ) بقوله: "أنا لست مع التعنيف لأن الزوج يخطئ مرات عديدة وزوجته تسامحه كل مرة، والنساء كما جاء في الحديث الشريف ما أكرمهنّ إلا كريم وما أهانهنّ إلا لئيم"، ورأى بعض الطلبة أنه لو اضطر الزوج لتعنيف زوجته فإن هذا يجب أن يتم بالتدريج ووفقاً للموقف وهذا ما توضحه الطالبة (ن.ع) بقولها: "إذا أخطأت المرأة فعلى الزوج التدرج في العقاب وانتقاء أسلوب العقاب الأنسب لشخصية زوجته، ولكن العقاب البدني في كل الأحوال غير مسموح".

احتلت الفقرة رقم ١١ (أؤيد خروج المرأة من البيت لقضاء حاجاتها دون الرجوع لزوجها) المرتبة الأدنى في درجة موافقة المبحوثين بمتوسط حسابي ٢، لأنها تشكل تحدياً واضحاً لثقافة المجتمع الفلسطيني المستندة إلى الدين الإسلامي والتقاليد المجتمعية، والتي تعتبر كل منها خروج المرأة من بيتها دون إذن زوجها مخالفة واضحة قد تؤدي إلى خلافات حادة بين الزوجين وتهدد الاستقرار والأمن الأسري.

ثانياً: المجال الاجتماعي (التعليم والعمل والملكية)

كان ترتيب الفقرات التي حصلت على أعلى تقدير هي الفقرة رقم ٢٠ (أعتقد أن المرأة لها حق المطالبة بميراثها الشرعي) وحصلت على متوسط حسابي ٤,٧٤، وتمثل هذه النسبة نتيجة متوقعة لاتجاهات المبحوثين من طلبة الدراسات العليا الذين يمتلكون القدر الكافي من الثقافة الشرعية الإسلامية المتضمنة التوزيع العادل للميراث بين الرجل والمرأة، والتي تعتبر إنكار حق المرأة في الميراث مخالفةً شرعيةً واضحة.

أما الفقرة رقم ١٥ (أرى ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في فرص التعليم) فقد حصلت على متوسط حسابي ٤.٧، وتعكس هذه النتيجة كذلك مستوى الوعي لدى المجتمع الفلسطيني الذي يُصنف أنه من أكثر الشعوب العربية إقبالاً على التعليم. وتتفق النتيجة الحالية مع نتيجة دراسة (الخاروف, ٢٠١٠م) والتي أظهرت توافقاً في اتجاهات أفراد عينة الدراسة ذكوراً وإناثاً نحو المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على فرص التعليم.

أما الفقرات الأدنى فهي كالتالي: الفقرة رقم ١٧ (أرى أنه لا مانع من عمل المرأة في مؤسسات مختلطة)، حازت هذه الفقرة على النتيجة الأدنى في موافقة المبحوثين، وبالرجوع إلى نتائج الدراسة النوعية ومقابلات المجموعة المركزة لاحظنا وجود تباين واسع في آراء المشاركين، فقد رأى فريق من المبحوثين أنه لا مانع من عمل المرأة في المؤسسات المختلطة، وعبرت الطالبة (آ. أ) عن ذلك بقولها: "من حق

المرأة المشاركة في جميع مواقع العمل إذا امتلكت الكفاءة، بالإضافة إلى أن العصر الحالي هو عصر الانفتاح"، بينما عارض فريق آخر من المشاركين عمل المرأة في مؤسسات مختلطة، وفضلوا أن تعمل المرأة في مجال التعليم فقط، حيث أفاد أحد الطالب (ع. م): "أنا مقتنع أنه من الأنسب للمرأة أن تعمل في سلك التعليم، وأنا شخصياً لن أرضى أن تعمل زوجتي في غير هذا المجال"، واشترط بعض الطلبة شرطاً لعمل المرأة، كما كان رأي الطالب (م. أ) أن "تعمل المرأة في مؤسسات مختلطة، هذا ممكن إذا توفر في المؤسسة جهاز رقابي". أما الفريق الثالث من المشاركين فقد أقر عمل المرأة في مؤسسات مختلطة ولكن بضوابط، وعبرت عن ذلك الطالبة (س. ش) "بأن تحافظ المرأة على الحدود والمسافات، وأن تراعي عادات وتقاليد المجتمع"، ويضيف الطالب (ف. أ): "يمكن للمرأة العمل إذا كانت مؤسسة العمل مؤسسة محافظة" وتتفق هذه النتيجة نسبياً مع نتيجة دراسة (الخاروف، ٢٠١٠) التي أشارت إلى اتجاهات أفراد عينة الدراسة السلبية فيما يتعلق بالاختلاط بين الجنسين في العمل.

الفقرة رقم ١٨ (أرى أن المرأة يمكنها أن تعمل في أي مجال مهما كانت خطورته) وحصلت على متوسط حسابي ٢,٦٥، وبالرجوع إلى تحليل البيانات النوعية لمقابلات المجموعات المركزة لوحظ أن هذا الموضوع قوبل باتجاه سلبي لدى الطلبة المشاركين باعتبار أن عمل المرأة في الأماكن الخطرة مرفوضٌ لأنه لا يناسب بنيتها الجسدية والنفسية، وتبرر ذلك إحدى الطالبات (ع. ع) بقولها: "إن عمل المرأة في ظروف صعبة وخطرة يعتبر تحدياً كبيراً يفوق طاقتها ولا يناسب طبيعتها الجسمية"، وتضيف الطالبة (د. أ): "أنا لست مع المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة ورغم أن الشريعة الإسلامية ساوت بين الرجل والمرأة في التكاليف والحقوق ولكن هناك خصوصية للمرأة تعود للاختلاف بينها وبين الرجل في الطبيعة الجسدية والنفسية" وهذا ما يؤكده أحد الطالب (ج. ع): "أنا لست مع عمل المرأة في المواقع الخطرة لأن هذا يتعارض مع طبيعة المرأة"

ومن الفقرات التي أظهرت تفاوتاً في وجهات النظر الفقرة رقم ٢١ (أرى أن المرأة تمتلك حق التصرف فيما تملكه من مال وغيره دون الرجوع إلى ولي الأمر أو الزوج) وحصلت على متوسط حسابي ٣,٤٧، وقد تبين من نتائج التحليل النوعي للمجموعات المركزة وجود أكثر من وجهة نظر، حيث أظهر فريق من الطلبة اتجاهاً إيجابياً نحو حرية المرأة في التصرف بممتلكاتها دون الرجوع لزوجها، واتضح ذلك من خلال إفادة بعض الطالبات: "للمرأة الحق في التصرف بمالها سواء كان مهراً أو ميراثاً أو ممتلكاتٍ دون الرجوع لزوجها". أما الفريق الآخر فقد أوضح أن للمرأة الحق في التصرف بممتلكاتها ولكن عليها الرجوع لزوجها حذراً من تعرضها للاحتيال كونها امرأة، حيث أشار الطالب (م. أ): "النساء قليلات خبرة في الشؤون المالية، وقد يتعرضن للاحتيال من قبل بعض التجار"، أو تحسباً لحدوث مشكلات ناجمة عن انفرادها بالتصرف في أموالها، حيث قال أحد الطالب (م. أ): "للمرأة حق التصرف بمالها ولكن عليها الرجوع لزوجها حتى لا توقع نفسها في إشكالياتٍ عائلية".

ثالثاً: المجال السياسي

كانت الفقرات الأعلى في هذا المجال هي: الفقرة رقم ٣٠ (أعتقد أن المرأة لها الحق في المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية) وحصلت على متوسط حسابي ٤,٠٣، ويرجع ذلك إلى كون المجتمع الفلسطيني يعيش حالة من التغير وانعدام الاستقرار السياسي وهذا يتطلب المشاركة الفعّالة من قبل جميع أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً لدعم الوحدة الوطنية، والدفاع عن

حق الشعب الفلسطيني في الحياة الحرة الكريمة. وتعكس هذه النتيجة أيضاً الثقة بقدرات المرأة الفلسطينية التي حققت مستويات عالمية من التعليم، مما يجعلها جديرةً بالمشاركة في عملية صنع القرارات السياسية.

ومن ناحية أخرى كانت الفقرات الأدنى هي: الفقرة رقم ٢٧ (أعتقد أنه يحق للمرأة تولي المناصب القيادية العليا قاضية، وزيرة، برلمانية)، حيث حصلت على أدنى نسبة موافقة وهي ٣,٦٨، ويرجع ذلك إلى كون هذه القضية محل خلاف في الثقافة المجتمعية، وتحتاج إلى المزيد من النقاش والتوضيح، وهذا ما تبين في اختلاف وجهات النظر بين أفراد المجموعات المركزة، حيث عارض فريق من المبحوثين تولي المرأة مناصب عليا نظراً لكونها عاطفية كما أشارت الطالبة (م. ز) بقولها: "لا أؤيد أن تستلم المرأة القضاء أو رئاسة الدولة لأنها عاطفية". بينما أيّد فريق آخر من المبحوثين حصول المرأة على مناصب عليا حتى لو كانت مركز رئاسة جمهورية، وهذا ما دعت إليه إحدى المشاركات بقولها: "أؤيد ترشح المرأة لمناصب عالية وفقاً لطموحها وكفاءتها"، وتضيف الطالبة (س. ف): "إذا توفر في المرأة المعايير المطلوبة وكفل لها الدستور، فلا مانع أن تتولى مناصب عليا". أما الفريق الثالث فكان يرى أن للمرأة الحق في تولي مناصب عليا، ولكن بحدود لا تتعدى منصب مديرة مؤسسة أو وزيرة، وهذا ما أشار إليه الطالب (م. أ) بقوله: "لا يصح أن تتولى المرأة رئاسة وزراء أو رئاسة جمهورية، يجب أن تكون مديرة مدرسة أو وزيرة كأقصى حد". وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة كلٍ من (الخاروف، ٢٠١٠م) و(الأنصاري ووطفة، ٢٠٠٠م) التي أشارت إلى اتجاهات أفراد عينة الدراسة السلبية فيما يتعلق بالعمل في المناصب السياسية.

إجابة السؤال الثاني الذي ينص على: "هل توجد فروق بين مستوى اتجاهات الطلبة تجاه المساواة بين المرأة والرجل تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) ومتغير للحالة الاجتماعية (متزوج، غير متزوج)؟

للإجابة عن هذا السؤال تم فحص فرضيتين من خلال استخدام اختبار (ت) لعينتيْن مستقلتيْن، وبينت نتائج التحليل الإحصائي للفرضية الأولى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة لقياس اتجاهات الطلبة نحو المساواة بين المرأة والرجل تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى) وجاءت الفروق لصالح الإناث، ويشير ذلك إلى أن المجتمع الفلسطيني رغم كونه مجتمعاً متعلماً، إلا أنه ما زال يهيمن عليه الاتجاه الذكوري المرتبط بالموروث الثقافي. وهذا أمر منطقي حيث تتمتع المرأة الفلسطينية بدرجة عالية من الوعي والعلم تمكنها من رفع سقف مطالبها بحقوقها التي كفلها لها الإسلام. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Galarza et al., 2018)، ودراسة (Mägia et al., 2016)، ودراسة (Dalsi & Saricoban, 2016) ودراسة (Fényes, 2014) التي أظهرت جميعها وجود فروق في اتجاهات الطلبة نحو المساواة بين الجنسين لصالح الإناث، وأن الطلبة الذكور أبدوا مواقف أكثر تقليدية.

هذا وأظهرت نتائج الفرضية الثانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى اتجاهات المبحوثين من الطلبة تتناول معظم فقرات المجالات الثلاثة لصالح الطلبة غير المتزوجين، ويرجع الفرق في ذلك إلى أن الطالب غير المتزوج ينطلق حكمه من جانب نظري لكن الطالب المتزوج ينطلق حكمه من واقع تجربته العملية والتي جعلته يرسم حدوداً للمساواة بين المرأة والرجل بصفته مسؤولاً عن زوجته وقيماً عليها.

الإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على ما يلي: "ما العوامل المؤثرة في تشكيل اتجاهات الطلبة تجاه المساواة بين المرأة والرجل؟"

في إطار تحليل إجابات الطلبة المشاركين في المجموعات المركزة تبين أن هناك العديد من العوامل التي أسهمت في تشكيل اتجاهات هؤلاء الطلبة نحو المساواة بين المرأة والرجل، وهي على النحو التالي:

لأسرة: ويتمثل تأثير الأسرة في النواحي التالية:

- القدوة المباشرة للأبناء، حيث يمثل الآباء من وجهة نظر الطلبة المشاركين القدوة للأبناء بما يحملون ويعتقدون من أفكار تجاه قضية المساواة تنعكس على سلوكهم في الكثير من الأمور الأسرية، وتترك أثراً واضحاً على اتجاهات أبنائهم، ويتضح ذلك من خلال الطريقة التي يتعامل بها الزوج مع زوجته في الأمور المالية والاجتماعية، وهذا ما أشار إليه الطالب (ع. م) بقوله: "والدي هو قدوتي، وهو عادل جداً، والدتي غير موظفة وعندها أملاك وبالرغم من ذلك والدي يعطيها مصروفاً شهرياً كافياً ولا يتدخل مطلقاً في أموالها وأملاكها".
- التربية الأسرية: تشكل الأسرة مجتمعاً صغيراً تحدث فيه الكثير من المواقف التي قد تكون داعمة للمساواة بين المرأة والرجل، وقد يحدث العكس. ويظهر ذلك مثلاً في الصورة الإيجابية للتربية الأسرية الداعمة للمساواة والتي تبدأ من مرحلة الطفولة وهي بالطبع المرحلة الأهم في حياة الأفراد. وفي الجانب المقابل يظهر التمييز الواضح في بعض الأسر بين الولد والبنت في المعاملة وتوزيع الأدوار والمهام، حيث تلزم البنت بأعباء المنزل، بينما يُعفى الولد لمجرد أنه ذكر ولا يليق به أن يقوم بأعمال تناقض ذلك، وهذا ما أشارت إليه إحدى الطالبات بقولها: "يبدأ التمييز بين الأطفال الذكور والإناث من مرحلة الطفولة، ووفقاً للتربية الأسرية في مجتمعنا فإن على البنت أن تشارك أمها في أعمال البيت، ويحدث أن تطلب الأم من ابنتها أن تقوم بخدمة أخيها وقضاء حاجاته". كما أضافت الطالبة (ن. ش): "البنت إذا لم تلتزم بالتعليمات والمهام المطلوبة منها تجاه إخوتها الذكور تكون مُخطئة في نظر أهلها".

وتتفق النتيجة الحالية مع نتائج دراسة كلٍ من (Mägia et al., 2016) ودراسة (Demirci & Başar, 2018) التي أشارت إلى دور الأسرة في تشكيل اتجاهات الطلبة نحو المساواة بين المرأة والرجل.

ثقافة المتجمع: المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية تتشكل ثقافته من الثقافة الإسلامية بالإضافة إلى الثقافة المجتمعية الخاصة المستندة إلى العادات والتقاليد والعرف، وسنناقش تأثير كلٍ منها على حدة:

الثقافة الإسلامية: أظهر الطلبة المشاركون وعياً وتوافقاً واضحاً بأن الدين الإسلامي أنصف المرأة، وساوى بين المرأة والرجل في تشريعاته وأحكامه، وهذا ما حثت عليه النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية، وإن كان هناك تمييز بين المرأة والرجل في بعض الحقوق، فإن ذلك لم يكن من قبيل التفضيل، وإنما كان ذلك وفقاً لمقتضيات الفطرة الإنسانية والتكوين النفسي والعضوي الخاص لكلا الجنسين.

وعلى الرغم من هذا التوافق إلا أن بعض الطلبة المشاركين أبدوا تحفظاً على تأثير الثقافة الإسلامية في الوقت الحالي في دعم المساواة بين المرأة والرجل نظراً لأن هناك فهماً خاطئاً للدين والنصوص الشرعية من خلال التركيز على نصوص دون أخرى، بالإضافة إلى وجود فجوةٍ كبيرةٍ بين تعليمات الدين الإسلامي وتوجيهاته المتضمنة لحقوق المرأة وبين الواقع المعاش، وهذا بالطبع نتيجة عدم التطبيق الفعلي والكامل لمبادئ الإسلام، وتحديداً فيما يخص حقوق المرأة. وقد أشار إلى خطورة ذلك بعض الطلبة المشاركين بقولهم: "هناك العديد من الأفراد المتعلمين المثقفين في مجتمعنا يعرفون الدين الإسلامي جيداً ولكنهم لا يطبقونه".

ومن ناحية أخرى يعلل أحد الطلبة المشاركين سبب وجود إشكالية في تطبيق المبادئ الإسلامية في مجال دعم المساواة بين المرأة والرجل بأن تعليم الدين الإسلامي أصبح مهنةً تفتقر إلى روح التغيير حيث يقول الطالب (ع. م): "مدرسو الدين الإسلامي في المدرسة وخطيب المسجد يعتبرون الدين مهنة، وهم بالتالي ليسوا قدوة لنا". وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Fényes, 2014) التي أظهرت دور الدين في تشكيل اتجاهات الطلبة نحو المساواة بين المرأة والرجل.

- العادات والتقاليد والعرف:

تمثل العادات والتقاليد في المجتمع قوة لا يستهان بها في مجال تشكيل الأفكار والاتجاهات المختلفة، ومن ضمنها اتجاهات المساواة بين المرأة والرجل، وتصنع التقاليد الموروثة نظاماً اجتماعياً يساهم في تشكيل الصور النمطية للرجل والمرأة على حد سواء، ويقدم تبريراً في كثير من الأحيان للممارسات الفردية والجماعية. وتوضح الطالبة (آلاء) ذلك بقولها: "تشكل العادات والتقاليد عواملَ مهمةً في تشكيل اتجاهات المساواة بين الجنسين". وهذا ما تشير إليه دراسة(Varol et al, 2015) بأن اتجاهات الطلبة نحو المساواة بين الجنسين تتأثر بالعوامل الاجتماعية والديموغرافية.

التعليم: بالنظر إلى إجابات المجموعات المركزة الثلاث نستطيع تصنيف مجال التعليم إلى مجالين:

- التعليم الرسمي الذي يتلقاه الأفراد في المؤسسات الرسمية (مدارس وجامعات)، وقد أظهر المشاركون في المجموعات المختلفة تأييداً لأهمية المؤسسات التعليمية في تشكيل اتجاهات الأفراد نحو المساواة بين الجنسين، وهذا ما أكدته الطالبة (س. ف) بقولها:" أنا منقطعة عن أسرتي بسبب الزواج منذ عشرين سنة، وأنا تغيرت كثيراً منذ هذا التاريخ وتغيرت اتجاهاتي، وأعتبر أن التعليم ساهم في تشكيل اتجاهاتي الحديثة". وهذا ما أشارت إليه دراسة كلٍ من (Mägia et al., 2016) ودراسة (Diktas & Kizilaslan, 2011) ودراسة (ShteIwi, 2015) بوجود ترابط واضح بين التعليم واتجاهات المساواة بين الجنسين.
- التعليم غير الرسمي، وهو التعليم الذي يتم تحصيله من خلال مؤسسات غير رسمية، ومن أمثلتها: الإعلام، مؤسسات غير تعليمية ومواقع التواصل الاجتماعي، وقد ساعد الانفتاح والتواصل التكنولوجي على نشر الأفكار والمبادئ الداعمة للمساواة بين المرأة والرجل، وهذا ما عبرت عنه إحدى الطالبات المشاركات: "لقد اطلعنا على المبادئ الإيجابية في المساواة بين الجنسين في العالم الغربي في العصر الحديث، وهذا

بفعل الانفتاح الثقافي الذي يتم من خلال وسائل الإعلام الجديد والتكنولوجيا". وتؤكد طالبة أخرى وجهة النظر السابقة بقولها: "إن التطور الذي حدث في العالم العربي فيما يتعلق بالاتجاهات نحو المساواة بين المرأة والرجل يرجع إلى الانفتاح على الأفكار الحديثة في هذا العصر".

وتؤكد دراسة (Shteiwi, 2015) إلى حدوث تحول قوي في الاتجاهات نحو المساواة بين الجنسين في الأردن نتيجة انتشار الأفكار الحديثة في هذا المجال.

الخبرات والتجارب الحياتية: اعتبرت العديد من الطلبة المشاركين أن هذا العامل هو الأهم في تشكيل الاتجاهات حيث تقول: "أعتبر أن العامل الأهم في صقل شخصيتي وبناء اتجاهاتي الحالية ليس التعليم، وإنما التجارب الحياتية، أنا أتعلم وأبني خبرات من جميع المواقف التي أعيشها حتى المواقف الصغيرة"، وتضيف الطالبة (ن. ع): "المواقف والتجارب الحياتية علمتني الكثير، وقبل عشر سنوات بالتحديد لم أكن بهذه الصورة".

التوصيات

١. نشر الوعي حول حقوق المرأة وواجباتها في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين الإنسانية.
٢. إعداد برامج إعلامية تبين الحقوق والواجبات المتبادلة للمرأة الفلسطينية في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين الإنسانية.
٣. إعداد دورات تدريبية حول حقوق وواجبات المرأة الفلسطينية في ضوء الشريعة الإسلامية والقوانين الإنسانية.
٤. تضمين المناهج الدراسية في مراحل التعليم العام والتعليم العالي الثقافة الأسرية التي تبصّر كلاً من الرجل والمرأة بحقوقهما وواجباتهما.
٥. تكريس مبادئ العدالة بين الرجل والمرأة في توزيع الأدوار والمهام لكلٍ منهما.
٦. تفعيل دور المؤسسات الاجتماعية (المدراس، المساجد، وسائل الإعلام، الأندية الثقافية والرياضية) في نشر الوعي بحقوق المرأة وتمكينها من أداء دورها في المجتمع.

خاتمة

استخدم الباحثون تصميماً بحثياً مختلطاً متكاملاً مؤلفاً من مرحلتين، المرحلة الأولى اتبعت المنهج الكمي باستخدام استبانة كأداة لقياس اتجاهات طلبة الدراسات العليا في كليات التربية بالجامعات الفلسطينية تجاه المساواة بين المرأة والرجل، بينما اتبعت المرحلة الثانية المنهج النوعي من خلال إجراء مقابلات مع ثلاث مجموعات مركزة من طلبة الدراسات العليا، وذلك بهدف التعرف على التفاعلات والأفكار والعوامل التي شكلت اتجاهات الطلبة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وبينت نتائج الدراسة وجود وعي عالٍ جداً لدى طلبة الدراسات العليا بحقوق المرأة، وهذا يبين أن المشكلة ليست في المستوى المعرفي والفكري لدى الطلبة، وإنما الخطأ في التطبيق الذي ينبع من العادات والتقاليد غير الصحيحة وكذلك الموروث المجتمعي. لذا يتوجب توعية أفراد المجتمع ذكورا وإناثا بالمنظور الإسلامي لحقوق وواجبات المرأة والرجل، وتوفير ما يلزم من سياسات وإجراءات وقوانين لدعم تنفيذها مع الاستفادة من القوانين والاتفاقيات الإنسانية ذات العلاقة.

المراجع
References

الأغا، إحسان، والأستاذ، محمود (٢٠٠٧). **مقدمة في تصميم البحث التربوي**، ط٢. غزة: مكتبة الطالب الجامعي في الجامعة الإسلامية.

الألباني، محمد (د.ت). **السلسلة الصحيحة، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية** - المجاني - الإسكندرية: مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة .

الأنصاري، عيسى، ووطفة، علي (٢٠٠٠). مواقف طلبة جامعة الكويت من قضايا المساواة بين الرجل والمرأة في ضوء بعض المتغيرات التعليمية والاجتماعية. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، (٩٨)، ١٨٣-٢٥٠.

الحسن، نديم (٢٠٠٨). **اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المحطات الفضائية العربية** (رسالة ماجستيرغير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الخاروف، أمل (٢٠١٠). اتجاهات الشباب والشابات الملتحقات في المراكز الشبابية التابعة للمجلس الأعلى للشباب نحو النوع الاجتماعي. **مجلة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية**، ٢٤(٨)، ٢٣٥٩-٢٣٩٤.

أبو علام، رجاء (٢٠١٤). **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**. ط٧. القاهرة: دار النشر للجامعات.

المشني، منال (٢٠١١). **حقوق المرأة بين المواثيق الدولية وأصالة التشريع الإسلامي**. عمان: دار الثقافة.

المصدر، عبد العظيم (٢٠٠٢). **محاضرات في علم النفس الاجتماعي المعاصر**. غزة: جامعة الأزهر.

زهران، حامد (٢٠٠٣). **علم النفس**. القاهرة: عالم الكتاب للنشر والتوزيع.

سلطان، صلاح الدين (٢٠١٠) . **المرأة والرجل بين المقام والمهام**. الولايات المتحدة الأمريكية: سلطان للنشر.

عسلية، حمد، والبنا، أنور (٢٠٠٩). **علم النفس الاجتماعي**. ط٢. هيئة الكتاب الجامعي.

صديق، حسين (٢٠١٢). الاتجاهات من منظور علم الاجتماع. **مجلة جامعة دمشق**، ٢٨(٣+٤). ٢٩٩-٣٢٢.

صالح، خضير (٢٠٠٨). اتجاهات طلبة الجامعة نحو عمل المرأة في المجالين السياسي والاجتماعي في المرحلة الراهن. **مجلة جامعة كربلاء العلمية**، ٦(٢)، ٧-٢٠.

كتاب، ايلين، بارك، جاري، وكارلسون، لينا (٢٠١٧م). **مفهوم الرجولة - الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين**. معهد دراسات المرأة- جامعة بيرزيت.

ملحم، سامي (٢٠٠٨). **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط٢. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

Ahmed, R. (2008). *Attitude towards women amongst a sample of South African muslim male* (Unpublished Master's Thesis). University of KwaZulu-Natal, South Africa.

Alam, S., Nallusamy, K., Suhaili, S., & Yaacob N.H. (2015). Attitudes among students towards gender beliefs and moral values at higher learning institutions in Malaysia. *Open Access Library Journal, 2*: e1133. http://dx.doi.org/10.4236/oalib.1101133.

Başar, F., & Demirci, N. (2018). Attitudes of nursing students toward gender roles: A cross-sectional study. **[***Electronic Version] Contemporary Nurse Journal, 54*(3), 333-344.

Bint Ahmed Jaffer Y., & Afifi M. (2005). Adolescent attitudes toward gender role And women empowerment in Oman. *East Mediterr Health Journal, 11*(4), 805-18.

Dalsi, Y., & Saricoban, S. (2016). Determination of attitudes on gender: A study on higher education students. *European Scientific Journal, 12*(26), 268-287.

Eaton, A., & Visser, P. (2008). Attitude importance, understanding the causes and consequence of passionately held views. *Social and Personality Psychology Compass, 2(*4), 1719 – 1736.

Fényes, H. (2014). Gender role attitudes among higher education students in a borderland central -Eastern European region called Partum. *C. E. P. S Journal, 4*(2), 49-70.

Galarza, C .R., Apolo, D.,García, S. P., & Guerrero, J. J. (2018). Gender differences towards gender equality: Attitudes and perceptions of college students. *Review of European Studies Journal, 10*(1), 61-71.

Kizilaslan, İ., & Diktas, İ. Ö. (2011). The role of university education in changing the gender role perceptions of Turkish ELT Student Teachers. *International Online Journal of Educational Science, 3*(2), 510-525.

Mägia, E., Biin, H., Trasberg, K., & Kruus, K. (2016). Gender awareness and attitudes toward gender equality among students participating in teacher training. *Estonian Journal of Educational Sciences,4* (1), 159–194.

Shteiwi, M. (2015). Attitudes towards gender roles in Jordan. *British Journal of Humanities and Social Sciences, 12*(2), 15-27.

Varol, Z. S., Ciceklioglu, M., & Taner, S. (2015). Evaluation of first-year medical students' attitudes about gender equality. *European Journal of Public Health, 25*(3).

Vidanapathirana, M.N., Varothayan, S., Vilochani, D.C., Wangmo, C., & Jayakody, H. (2017). Knowledge and attitudes on gender equality and their correlates among the second year students of University of Colombo. *Ceylon Journal of Medical Scineces*, 54(1), 35–43.